

# استقالات جديدة تعمق أزمة حركة النهضة في تونس

## محاولات قيادات النهضة التقليل من شأن الاستقالات الداخلية تكشف عمق المأزق



## الغنوشي النهضوي زار أردوغان وليس الغنوشي البرلماني

مرشح حركة النهضة الحبيب الجملي، كما أتت الزيارة بعد أسابيع قليلة من زيارة غير معلنة لأردوغان إلى تونس في ظل التحضير لتدخل عسكري في ليبيا. وتساءل التونسيون حول ما إذا كان الغنوشي قد أحاط البرلمان علما بزيارته لأتقنة.

كما استنكر الكثيرون على وسائل التواصل الاجتماعي غياب العلم التونسي خلال اللقاء الذي جمع الغنوشي بأردوغان ووجود العلم التركي فقط.

وكان الحزب الدستوري الحر قد دعا للإبقاء على عريضة برلمانية تمهيدا لسحب الثقة من الغنوشي، ورفع نواب الحزب في جلسة الأربعاء لآفات في هذا الشأن.

بصفته رئيسا لحزب حركة النهضة وليس رئيسا للبرلمان التونسي. وقال "حتّى تعلق هذا الموضوع ولكي لا تبقى ملايسات، فهي زيارة شخصية حزبية ولا علاقة لها بتمثيل المجلس ولم تستخدم إدارة المجلس ولا أموال المجلس ولم أتحادث باسم المجلس في أي حديث".

وتابع "لا يوجد مانع في البرلمان لأن يؤدي أحد رؤساء الأحزاب زيارة خارجية، لا أرى في هذا مشكلا، مضيافا للصفة الرسمية للمسؤول لا لتلقي حياته الخاصة ولا صفته الحزبية".

وهذه الزيارة موضوع جدل واسع في تونس كونها كانت مفاجئة وأيضا جاءت بعد ساعات من تصويت البرلمان ضد منح الثقة للحكومة المقترحة من

تونس - تمسك نواب تونسيون، في جلسة مجلس نواب الشعب الأربعاء، بمسألة رئيس البرلمان راشد الغنوشي التركي رجب طيب أردوغان.

وطالب نواب الحزب الدستوري الحر بتخصيص جلسة لمسألة الغنوشي، كما طالب منجي الرحوي النائب عن الكتلة الديمقراطية بإدراج مسألة رئيس البرلمان حول زيارته لأتقنة ضمن جدول أعمال جلسة الأربعاء.

ووافق أغلب نواب البرلمان على إدراج نقطة إضافية ضمن برنامج جلسة الأربعاء للتحقيق في زيارة الغنوشي لتركي.

وزعم الغنوشي بأن زيارته إلى تركيا ولقاءه أردوغان السبب في ما حدث.

النهضة كانت "ممتنظة جراء الوضع العام الذي وصلت إليه تونس تحت حكم النهضة الذي دخل عامه التاسع على التوالي، ونتيجة لتعاطي هذه الحركة مع شركائها السياسيين، حيث تحولت إلى ما يشبه الكابوس لكل من يتعامل معها نظرا لوفائتها لنهج الإخوان المسلمين الذين يبدلون أصدقاءهم مثلما يبدلون ملابسهم".

وقال النائب، لـ "العرب"، إن تلك الاستقالات "كانت متوقعة أيضا بالنظر إلى تبعية قرار حركة النهضة للتتظيم الدولي للإخوان المسلمين، وإلى الطبيعة العائلية للحركة، حيث تهيمن عليها عائلة الغنوشي وأصحابه وأبنائه، وعائلة آل العريض وغيره، ما يعني أن دورها سيتقلص وستنفض من حولها الكثير من العناصر التي جاءت بها إما طمعا في السلطة وإما لحماية نفسها".

وفي كل الأحوال، زعزت هذه الاستقالات أركان هذه الحركة الإسلامية، خاصة وأنها تسببت في تصدع الجناح المحسوب على راشد الغنوشي، الذي بدأ يهتز على وقع تزايد الانتقادات الموجهة له، وسط ارتفاع لأصوات المطالبة بسحب الثقة من رئيس البرلمان نتيجة سياساته الخاطئة وتفرد الرأي، حيث يُرجح أن تتسع دائرة تلك الأصوات والانتقادات مع تزايد الحديث حول مساع يقوم بها الغنوشي للتمديد في فترة رئاسته للحركة.

ورد القيادي في حركة النهضة عبدالحمد الجلاصي، المحسوب على ما يُسمى داخل حركة النهضة بـ"التيار الإصلاحي"، على تلك المساعي بالقول، تصريحات سابقة، إنه "لا مجال للحديث عن التمديد للغنوشي رئيسا للحركة، خاصة أنه يتولى رئاسة البرلمان، وأنه من شبه المستحيل الجمع بين هذه المهمة التي وصفها بالجيمنة وإدارة شؤون حركة بحجم النهضة".

وبين المعلن والمخفي في علاقة بهذه الاستقالات، تؤكد القراءات أن تتاليها بهذا الشكل يؤشر أولا إلى أن الخناق بدأ يضيق حول عنق راشد الغنوشي، وثانيا أن تصدعات هذه الحركة الإسلامية ستواصل، لتجعلها أمام تحولات ستبهر صفوفها.

يواجه راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ورئيس مجلس نواب الشعب في تونس جبهتين في وقت متزامن، أولهما داخل حركته التي تشكو من تصدعات تنذر بمستقبل قائم لهذه الحركة التي لطالما تفاخرت بتماسكها والتزام أعضائها على عكس بقية الأحزاب التونسية، فيما الجبهة الثانية التي وجد الغنوشي نفسه في مواجهتها داخل البرلمان هي مطالبة بمساغته بشأن لقاء سابق جمعه في أتقنة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان وهو السبب ذاته الذي جعل الجهود تحشد من أجل سحب الثقة منه.

### الجمعي قاسمي

كشف أسبابها وقال إنه "يحتفظ بها لنفسه".

وأشارت الاستقالات جدلا مازال متوقفا على الساحة السياسية والحزبية وعلى مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، لم تُبدد محاولات البعض من قادة حركة النهضة التقليل من وقعه، منهم على العريض نائب راشد الغنوشي، الذي أرب عن أسفه قائلا في تصريح إذاعي إنه لم يتحدث معهما بعد عن أسباب استقالاتهما لكنه يعلم أنهما عربيا عن قلقهما منذ فترة.



محسن النابتي

النهضة كابوس لكل لوفائتها لنهج الإخوان

وعكست هذه المحاولة التي جاءت على لسان نائب رئيس الحركة الإسلامية عمق المأزق وحالة الاضطراب التي تعيشها النهضة، لاسيما وأن الاستقالات سبقتهما استقالة لأتقنة ومدوية، هي استقالة أمينها العام زياد العذاري في شهر ديسمبر الماضي، التي هزت أركان هذا التتظيم الذي يرأسه راشد الغنوشي منذ أكثر من 30 عاما.

وقبل ذلك، كان القيادي لطفي زيتون قد استقال من منصبه كمستشار سياسي لرئيس الحركة راشد الغنوشي، ثم تلتها بعد أسابيع قليلة استقالة القيادي زبير الشهودي من الهياكل القيادية للحركة، وهو الذي عمل مديرا لمكتب الغنوشي لأكثر من ثلاث سنوات.

وعلى وقع هذه التطورات، اعتبر عضو المكتب السياسي لحركة التيار الشعبي التونسي محسن النابتي أن هذه الاستقالات التي تعصف بحركة

تونس - لم يعد الحديث عن انقسامات وتصدعات في صفوف حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، مجرد تقديرات أو استنتاجات أملتتها التحليلات، وإنما أصبح حقيقة واضحة وجلية، تتزايد مؤشراتنا التي لا تترك المجال للشك بأن هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين دخلت في مأزق متعدد الأوجه يشي بانهيارات تنظيمية مُتسارعة.

وتؤكد الاستقالات التي تتالت بشكل لافت، والتفاصيل الملحقة بها، أن مأزق هذه الحركة جعلها تتدرج بسرعة نحو الدخول في مرحلة التفكك التدريجي، مثلها مثل بقية تنظيمات الإخوان المسلمين سواء أكانت في مصر أو الأردن، أو غيرها من الدول العربية الأخرى، التي عصفت بها رياح عاتية بعثت صفوفها وجعلت نشاطها ينكفئ في مربعات ضيقة داخل الغرف المغلقة.

وأعلن العضوان في مجلس شورى حركة النهضة، هشام العريض نجل القيادي البارز بالحركة علي العريض، وزياد بوموخلة، الثلاثاء، عن استقالاتهما من الهياكل التنظيمية لحركة النهضة، وذلك في تطور يُرجح أن تليه تطورات مماثلة في الأيام آرتباطا بما تعيشه هذه الحركة من متاعب داخلية مُتراكمة، وأخرى لها صلة بحساسيات المؤتمر العام الذي يسعى راشد الغنوشي إلى تأجيل مواعده.

ونشر هشام العريض نص استقالته في صفحته على موقع "فيسبوك"، لافتا إلى أنها تأتي بعد 10 سنوات انخراط في صلب الهياكل التنظيمية لحركة النهضة، دون أن يتكف عن أسباب هذه الاستقالة، التي تلتها بعد ساعات قليلة من الإعلان عنها، استقالة ثانية قدمها زياد بوموخلة الذي امتنع هو الآخر عن

## عقيلة صالح يطالب البرلمان العربي بسحب الاعتراف بحكومة الوفاق الليبية

## المحامون الجزائريون يحتجون ضد زيادة الضرائب

مقاطع فيديو نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام محلية. ورفع المحامون المحتجون شعارات تطالب بتجميد الإجراءات الجديدة، التي قالوا إنها ستجعل من المحاماة "مهنة تجارية".

### احتجاج المحامين يأتي في ظل حراك شعبي متواصل منذ أشهر في الجزائر من أجل الضغط على السلطة لتغيير النظام السياسي

واعتبر نقيب منظمة المحامين في العاصمة، عبدالمجيد سيليني، أن قانون زيادة الضريبة الجديد "جاء كرد فعل انتقاسي ضد المحامين ومواقفهم في الحراك الشعبي ودفاعهم عن معتقلي الرأي".

ويأتي احتجاج المحامين في ظل حراك شعبي متواصل منذ أشهر في الجزائر من أجل الضغط على السلطة لتغيير النظام السياسي الحالي في البلاد، إذ بدأت في فبراير الماضي وأجبرت الرئيس المخضرم عبدالعزيز بوتفليقة على تقديم استقالته في أبريل الماضي.

وانتخب عبدالمجيد تبون الشهر الماضي رئيسا للجزائر في انتخابات شهدت نسبة عالية من العزوف عن التصويت بعد إرجائها في مناسبتين وفي ظل معارضة المحتجين الذين صوّفوها بأنها ستكون غير شرعية في ظل بقاء النخبة الحاكمة.

الجزائر - نفذ المحامون الجزائريون، الأربعاء، تضامنا مع ضحايا فيروس كورونا، في كل محاكم البلاد، رفضا لزيادة ضريبة القيمة المضافة على المحاماة، التي ستنفذ في 2020.

وكان الاتحاد الوطني للمحامين، نقابة المحامين في الجزائر التي تضم أكثر من 50 ألف محام، قد دعا إلى مقاطعة العمل القضائي وتنظيم احتجاجات أمام المحاكم في أنحاء البلاد.

وتضمن قانون الموازنة العامة لعام 2020 زيادات في الضرائب المفروضة على المحامين، تصل إلى 52 بالمائة من الدخل الإجمالي للمحامي، واشتركاكات صندوق التقاعد.

فيما كانت الضرائب المفروضة على المحامين سابقا في حدود 27 بالمائة، 12 بالمائة منها ضريبة على الدخل و15 بالمائة كاشتركاكات سنوية لصندوق التقاعد.

ونظم العشرات من المحامين تجمعا احتجاجيا بهيو المجلس القضائي للجزائر العاصمة.

وقال عضو نقابة المحامين بالعاصمة شاذي صادق، في تصريحات إعلامية على هامش الوقفة الاحتجاجية، إن ما تضمنه قانون الموازنة العامة الذي أقرته الحكومة السابقة من ضرائب على مهنة المحاماة، "مرفوض جملة وتفصيلا".

وشدد صادق على أن المحامين يطالبون رئيس الجمهورية وزير العدل وزير المالية، بوقف هذه الإجراءات "المجحفة" بحقهم.

وشهدت مختلف المحاكم في أنحاء الجزائر احتجاجات مماثلة استجابة لدعوة نقابة المحامين، حسب صور

التركي قبل ذلك بأيام. وأجاز النواب الأتراك لأردوغان إرسال جنود إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق الوطني ومقرها في طرابلس، في مواجهة قوات الجيش الليبي بقيادة المشير حفتر.

ويمثل سحب الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق وإسقاط شرعية مجلسها الرئاسي أولى خطوات قطع الطريق على مطامع أردوغان في ليبيا بعد أن تجندا لخدمة مخططات التيار السياسي محليا وإقليميا.

وكان العديد من أعضاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق قد أعلنوا استقالاتهم منه في أوقات سابقة احتجاجا على وقوعه تحت هيمنة الإسلاميين وتأثيرهم على قرارات المجلس والحكومة ومواقفها.

وساهم الإصطفاف الواضح للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق إلى جانب الإسلاميين في إطلاق يد الميليشيات المتطرفة على طرابلس ومحيطها، ما أوقعتها في فوضى بعد استتحات العاصمة والمناطق القريبة منها بؤرا لهذه المجموعات الإسلامية المسلحة.

ومع ظهور بوادر فشل الميليشيات في مواجهة العملية العسكرية التي بدأها الجيش الليبي في أبريل الماضي لتحرير طرابلس من هيمنة هذه المجموعات المتطرفة ووضع حد لحالة الفوضى التي تسببت فيها داخل العاصمة، لجأت حكومة الوفاق إلى الاستعانة بدعم ومساندة حليفها أنقرة التي لم تتردد في إرسال المقاتلين السوريين في الأتراك ليكونوا في صف الميليشيات في مواجهة قوات الجيش الليبي.

كما دعمت الميليشيات بالأسلحة والطائرات المسيرة.

شرق البلاد وتمكن من إلحاق الهزيمة بمجموعات إرهابية، فشلت حكومة الوفاق في فرض نفوذها على المناطق الغربية.

كما عجزت عن كبح جماح الميليشيات التي أضرت باستقرار طرابلس، إذ عاشت العاصمة في مناسبات عديدة اضطرابات أمنية زادت من تعميق ظروف العيش الصعبة التي يعانيها السكان.

كما طالب صالح بأن يدعم البرلمان العربي "حق الليبيين وجيشهم الوطني في مكافحة الإرهاب، والتصدي للغزو الليبي".

وقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 5 ديسمبر الماضي عن بدء نشر جنود أترك في ليبيا، استنادا إلى الضوء الأخضر الذي منحه البرلمان



تمسك بسيادة ليبيا

مكافحة الأعمال الإرهابية وهو ما لم يحدث".

ورغم أن الإسلاميين في ليبيا قد خسروا في الانتخابات التشريعية للعام 2014، إلا أنهم تمكنوا من خلال اعتمادهم لأسلوب الالتفاف على الديمقراطية والهيئات والأليات الشرعية من المحافظة على الحكم حيث نفذوا عملية فجر ليبيا التي انتهت بطرد الحكومة الشرعية من طرابلس وتنصيب حكومة إسلامية موازية.

ولم يعترف المجتمع الدولي حينئذ بحكومتهم لكن اتفاق الصخيرات أعاد إليهم الاعتراف الدولي، رغم عدم موافقة البرلمان الليبي عليه.

وفي حين نجح الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في السيطرة على أغلب المناطق الليبية لاسيما في

القاهرة - طالب رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، الأربعاء، البرلمان العربي بسحب الاعتراف من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق معتبرا أنه انتهك الاتفاق السياسي المبرم في الصخيرات بالمغرب والذي يدعم جهود الشعب الليبي في مكافحة الإرهاب.

وجاء ذلك في كلمة القاها أمام جلسة البرلمان العربي، التي انطلقت الأربعاء في القاهرة، بحضور وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود.

وأكد صالح أن "مجلس النواب هو الجسم الشرعي في ليبيا"، مشددا على أن "أي اتفاق يتم توقيعه دون موافقة مجلس النواب باطل ولا اثر له".

ولا يعترف المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي والحكومة المنبثقة من البرلمان -المنتخب في العام 2014 ويتخذ من شرق البلاد مقرا له- بشرعية حكومة الوفاق التي يرأس مجلسها الرئاسي فايز السراج.

وتشكلت حكومة الوفاق الليبية بموجب الاتفاق الموقع في الصخيرات (المغرب) بإشراف الأمم المتحدة في ديسمبر 2015.

وحت صالح البرلمان العربي على اعتبار ما قام به المجلس الرئاسي من "خروقات للاتفاق السياسي والإعلان الدستوري مساسا بسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها وسلامة الدول المجاورة وهو ما يستوجب سحب الاعتراف به".

وقال إن "الاتفاق لم يتم تضمينه في الإعلان الدستوري، وحكومة الوفاق لم تتل نقية مجلس النواب ولم تؤد اليمين الدستورية، كما أن الاتفاق ينص على